

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
هيئة الاشراف على الانتخابات
رقم الصادر ٥٤٨ \ هـ

توضيح من هيئة الاشراف على الانتخابات حول ما تم إعلانه بعد الاجتماع بين وزير الإعلام وممثلي وسائل الإعلام المرئي والمسموع بتاريخ ٢٠١٨\٦\١١

توضيحاً لما تناول ممارسات هيئة الاشراف على الانتخابات في وسائل الإعلام المرئي والمسموع بتاريخ ٢٠١٨\٦\١١ توضح هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية ما يلي:

أولاً : إن هذه الهيئة رئيساً وأعضاءً تحرص على حرية الفكر والتعبير في حدود القانون وتقدر دور الإعلام المسؤول في ممارسة مهامه أثناء فترة الحملة الانتخابية.

ثانياً : لقد أناط قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧\٤٤ بهذه الهيئة مهمة مراقبة مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ومدى التزامها بالموجبات المحددة فيه تحت طائلة فرض عقوبات وغرامات على الجهة المخالفة.

ثالثاً : حرصت الهيئة منذ البداية على مشاركة وسائل الإعلام والإعلان في مجمل مسؤولياتها وحثها على ممارسة الرقابة الذاتية قبل رقابة الهيئة ذلك من خلال اللقاءات والاجتماعات العديدة التي عقدتها مع ممثلي وسائل الإعلام ومع نقابي الصحافة والمحررين وأعضاء مجلس النقابيتين والتي كان الهدف منها خلق شراكة حقيقية معها لإنجاح تجربة الرقابة وضبط المسار الإعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية والالتزام بالأحكام القانونية التي ترعى بالتفصيل الموجبات المفروضة خلالها .

رابعاً : استكمالاً لذلك أصدرت الهيئة عدداً كبيراً من التعاميم والبيانات التي تساعد وسائل الإعلام في توضيح الموجبات المفروضة عليها والمحاذير الناتجة عن مخالفة أي منها.

خامساً : ورغم هذه الجهود اصطدمت الهيئة بتصرفات معظم وسائل الإعلام التي لم تتجاوب مع رغبات الهيئة والموجبات القانونية مما اضطرّها إلى استعمال الصلاحيات التي منحها إياها القانون المنصوص عليها في المادة ٨١ وما يليها .

ع. ز. ع.



سادساً : إكتفت الهيئة في المرحلة الأولى بتوجيه التنبيهات والتحذيرات لأكثر من مرّة إلى الوسائل المخالفة قبل الإنتقال إلى المرحلة الثانية وهي الإحالة إلى محكمة المطبوعات لدى تكرار المخالفة.

غير أن الهيئة لم تتساهل بشأن المخالفات المرتكبة في فترة الصمت الإنتخابي وقد شكلت خلية عمل للإتصال المباشر بوسائل الإعلام المخالفة في هذه الفترة من قبل رئيس الهيئة وكافة أعضائها بصورة شخصية والطلب اليها التوقف عن مخالفة الأحكام المفروضة .

وقد أدى هذا الأمر إلى تجنب العدد الكبير منها من التعرّض للعقوبات ومع ذلك استمرّت المخالفات مما اضطر الهيئة إلى إحالة مرتكبيها على محكمة المطبوعات.

سابعاً : على ضوء التوضيحات المشار إليها أعلاه تؤكد الهيئة إن ما صدر عنها من تدابير تعبّر بصورة صادقة عن حرص الهيئة على وسائل الإعلام المختلفة ولمساعدتها على الإلتزام بالأحكام القانونية لم يتعد الحدود القانونية ولا يمكن تفسير الدور الذي قامت به بأنه محاولة منها لتطويع وسائل الإعلام والحريات في لبنان التي تحرص الهيئة أشدّ الحرص على صيانتها وتعزيزها في حدود القانون ولم تكن في موقع الخصم لأي منها كما يحاول البعض الترويج له.

ثامناً : تهيب الهيئة بجميع المسؤولين ووسائل الإعلام كافة التأكّد من الوقائع والحقائق ومدى الإلتزام بالنصوص القانونية قبل التعرّض لأعمال وممارسات الهيئة وإلقاء التهم جزافاً بحقها.

لذلك

رأت الهيئة إصدار هذا التوضيح طالبة من وسائل الإعلام نشره في الموقع المناسب عملاً بحق الرد الذي صانه القانون.

بيروت في ٢٠١٨/٦/١٣
رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات

نديم عبد الملك

